



الخبز هو المعركة التي لا يهابها التونسيون

تونس تنقل أعباء الميزانية إلى جيوب المواطنين

اللجوء إلى الحلول الترقيعية عبر زيادة الأسعار لسدّ العجز الضخم

على المقرضين الدوليين في الأعوام الأخيرة.

ويشير الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي لـ "العرب" إلى أن "القانون الجديد غير اجتماعي، كما لا تحمل فصوله تحفيزاً على الاستثمار".

وفي ظل توجه الحكومة لتقليص الدعم، يتوقع الشكندالي زيادة مرتقبة في أسعار بعض المواد الأساسية والمحروقات، فيما استبعد أن تنجح الشراكة بين القطاع الخاص والعام، الذي يرتكز عليها قانون الموازنة أيضاً، في ظل المناخ السياسي والاجتماعي المتوتر.

ويشكل بند الدعم مجال صراع بين الحكومات والاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية عمالية في البلاد، حيث ترفض المنظمة رفع الدعم وزيادة الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يوجع الطبقات الشعبية.

وبرأي الشكندالي فإن "مناخ الأعمال غير مهيا، حيث لا توجد ثقة بين رجال الأعمال والحكومة غير المستقرة ودون برامج إصلاح واضحة".

وتسأل الخبير الاقتصادي عز الدين السعيداني في حديثه لـ "العرب"، "كيف بالإمكان تمويل عجز الموازنة في ظل صعوبة الاقتراض من الخارج، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتصنيف السلبي لدى وكالة موديز".

وأكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مؤخرا، تصنيف تونس عند مستوى "بي2" مع نظرة مستقبلية سلبية، في وقت تشهد فيه البلاد ضعفا اقتصاديا، هيكليا عززته التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا.

وعبني تصنيف "بي2"، وجود مخاطر ائتمانية، لكنها تسبق المرحلة الأكثر خطورة في التصنيفات، وهي "سي.أي.أي"، الحاملة لمخاطر ائتمانية عالية، وتعاني من وضعية ضعيفة.

وفي وقت سابق رفض البنك المركزي الاستجابة لطلب الحكومة بتمويل عجز الموازنة عبر طبع الأوراق المالية، منتقدا العجز الكبير في 2020 (14 في المئة من إجمالي الناتج المحلي) وللجوء المبالغ فيه إلى التمويل الخارجي في قانون الموازنة التكميلي.

ويستنتج الخبراء أن قانون الموازنة لا يحلل إجراءات اجتماعية من شأنها تخفف من وطأة الاحتجاجات المنددة بتجدي الأوضاع المعيشية في ظل ارتفاع مؤشر الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للتنمية، ما يبقى الأزمة الاقتصادية على حالها.

وخصصت الموازنة 7.1 مليار دينار (2.6 مليار دولار) أي ما يقارب 5.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي نفقات رأسمالية في مشاريع تنموية، و15.7 مليار دينار (5.8 مليار دولار) لخدمة الدين العمومي. وهي برأي الخبراء نفقات غير كافية لسدّ العجز وتحفيز الاقتصاد المتعثر.

عق قانون الموازنة التونسية خيبات آمال التونسيين، نظرا لعدم حمله لأي مؤشرات اجتماعية ونقله لأعباء ارتفاع النفقات إلى كاهل المواطنين، حيث من المحتمل زيادة أسعار المواد الأساسية لسدّ عجز قياسي في الموازنة في ظل انهيار التصنيف الائتماني وضعوبة الخروج للسوق المالية العالمية.

وكان البرلمان قد أسقط أيضا مقترحات لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات، المتعلقة أساسا بتعزيز دور الدولة في النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره وتخصيص البنك الوطني الفلاحي نسبة لا تقل عن 20 في المئة من حجم تمويلاته الاستثمارية.

وشملت المقترحات المرفوضة منح امتياز جبايبي يتعلق باقتناء السيارة الأولى، وحماية منظومات الإنتاج الزراعي، وإحداث صندوق للإصلاح التربوي، والتشجيع على التشغيل، وأثار إسقاط هذه القوانين جدلا واسعا داخل الأوساط الشعبية والاقتصادية، التي اعتبرت قانون الموازنة على مقياس رجال الأعمال، ويعمق تهميش الطبقات محدودة الدخل.



محمد عمار
الموازنة قدمت امتيازات لرجال الأعمال على حساب الفقراء

ويشير الخبير الاقتصادي محسن حسن لـ "العرب" إلى أن "القانون جاء بهدف أحادي وهو التحكم قدر الإمكان في التوازنات المالية وإيقاف نزيف المالية العمومية ولم يحنو على أي بعد تنموي واستثماري واضح".

ويتساءل حسن كيف بوسع الحكومة معالجة الدين العمومي، الذي يقدر في حدود 18.7 مليار دينار، وبالنسبة للحكومة يشكل الدين الخارجي مازقا حقيقيا حيث يقدر بـ 13 مليار دينار (4.79 مليار دولار).

ويقول حسن "ما يثير القلق هو أن علاقتنا بصندوق النقد الدولي لم تعد كالسابق، وتونس ستجد صعوبة كبيرة في الخروج للأسواق العالمية في ظل الأوضاع الداخلية المتردية".



أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - يجتمع خبراء اقتصاد على أن قانون الموازنة للعام 2021 واصل في سياسة الترقيع، حيث لم يضمن تحفيزا على الاستثمار، وغرق في سياسة الاستهلاك والإنفاق، ما يهدد برفع أسعار المواد الأساسية وتراجع الاحتقان الشعبي، فضلا عن تعسير مهمة الحصول على تمويل في أعقاب فشل الحكومات المتعاقبة في إدارة الاقتصاد.

صادق البرلمان التونسي على ميزانية للعام 2021 وحجمها 52.6 مليار دينار (حوالي 19.4 مليار دولار)، بارتفاع بنحو 1.8 في المئة عن موازنة 2020 وعجز بنحو 8 مليارات دينار (6.3 مليار دولار) أي أكثر من 7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

ويطرح العجز القياسي تساؤلات عن هوامش تحرك الحكومة لردم الفجوة المالية في ظل حالة الركود الاقتصادي المتفاقم في أعقاب مكافحة كورونا، وزيادة النفقات الحكومية رغم تحذيرات صندوق النقد الدولي.

ويقول الخبراء، إن قانون الموازنة الجديد يقدم امتيازات ضريبية للشركات الكبيرة وذات الربحية العالية، مقابل إسقاط فصول اجتماعية تدعم الطبقات الهشة بعد جمع الموارد لذلك من ضرائب على حصص شركات كبيرة.

وتابع عمار في تصريح لـ "العرب"، "هو قانون للرضيات.. حيث قدم امتيازات جبايضية جديدة لبارونات المال والأعمال على حساب الفقراء".

المغرب يراهن على الشمول المالي لتقليص تفاوتات الخدمات المصرفية

التركيز على نماذج تمويل جديدة عبر المحمول لخفض الكلفة

تمويل الشركات الصغيرة جدا يعزى إلى درجة تعرضها للمخاطر.

ولضمان شمولية الخدمات المالية، تم تنفيذ استراتيجية وطنية بأهداف محددة في أفق 2023 و2030. وترتكز استراتيجية تسريع الشمول المالي على الدور الذي يمكن أن تضطلع به البنوك من خلال توسيع دائرة عملائها عبر وضع تصورات لمنتجات وخدمات ملائمة.

وهكذا يتعين التركيز على ثلاثة محاور تتعلق، أولا، بتطوير نموذج للتمويل البديل بتكلفة أقل من خلال الترويج للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الإلكترونية، علاوة على إزالة الطابع المادي ورقمنة الخدمات المالية، والتي من شأنها تعميم الوصول إلى الخدمات المالية بأقل كلفة.

ولاحظت الشراوي أن الاستراتيجية الوطنية تروم تعزيز دور مؤسسات القروض الصغرى في تمويل المشاريع ودعم المشاريع الفردية، مؤكدة في هذا الصدد على أن عدم وضوح الرؤية، وغياب نظام للتقييم الائتماني، والغموض على مستوى المعلومات هي عوامل "ساعدت على تراكم القروض المتعثرة، وصعبت عملية تدبير المشاريع الاستثمارية".

وبالنسبة إلى الشراوي، فإن "البنوك تعززت تحت إشراف بنك المغرب، دورها التقليدي في تمويل الاقتصاد، من خلال تطوير منتجات مالية مناسبة، مدعمة بمنتجات للحماية من المخاطر".

يراهن المغرب على الشمول المالي لفك العزلة المصرفية على سكان المناطق القروية وذلك عبر تركيز بدائل توكب خصائص المحافظات والمواطنين، في خطوة تهدف إلى تطوير الأذخار عبر القنوات المالية الرسمية، ووضع حلول تمويلية للشركات ومكافحة التمويل الموازي.

الرباط - فرض كسب تحدي الشمول المالي على المغرب اعتماد نماذج بديلة تتلاءم مع خصوصيات المواطنين مثل الدفع الإلكتروني والرقمنة، لزيادة اندماج المواطنين في المنظومة المالية ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتابعت أن "هناك عدة عوامل تفسر هذه التفاوتات، وتمثل في صعوبة الوصول إلى البنوك في المناطق المعزولة، حيث لا تستفيد 75 في المئة من المناطق القروية من هذه الخدمة، وارتفاع كلفة الخدمات، إضافة إلى غياب العروض المخصصة لسكان هذه المناطق".

وأشارت إلى أن "مثل هذا الوضع يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تعزيز اقتصاد مواز خارج الدائرة الاقتصادية الرسمية، والذي قد يؤثر على المعلومات المرتبطة بالمعاملات المالية".

وقالت إن "إحجام البنوك عن

75 في المئة من القرويين يعانون من تفاوتات الخدمات المصرفية ويواجهون ارتفاع الكلفة

ويمكن الهدف في الحد من التفاوتات المرتبطة بالخدمات المالية، وتطوير الأذخار عبر القنوات المالية الرسمية، ووضع حلول تمويلية لفائدة الشركات الصغيرة جدا، والترويج لتقافة مالية، إضافة إلى مكافحة التمويل الموازي.

وفي هذا السياق، قالت كندزة الشراوي، استاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا (جامعة محمد الخامس بالرباط)، إن "الشمول المالي يعد وسيلة لمحاربة الاقتصاد غير المهيكل، من خلال ضمان تتبع وشفافية المعاملات المالية".

وأوضحت الشراوي أن "الاستبعاد من الخدمات المالية يهم، بشكل رئيسي، الشباب العاطلين عن العمل،

هدم بقايا صوامع القمح في بيروت ينهي معلما اقتصاديا وتاريخيا

وتستخدم للاحتفاظ بمخزون استراتيجي من القمح يكفي البلاد لـ3 أشهر. وقال وزير الاقتصاد راوول نعمة، في مؤتمر صحافي حينها "بعد حصولنا على إذن من الجيش لدرس واقع مبنى الإهراءات، تبين لنا أنه متضرر وبشكل خطرا على السلامة العامة".

وتؤكد دراسة أجريت بتكليف من الحكومة إثر الكارثة، أن الصوامع التي يبلغ عمرها 50 عاما يمكن أن تنهار في أي لحظة ويجب هدمها، مما أثار جدلا عاطفيا بين سكان المدينة حول كيفية الحفاظ على الصوامع التاريخية ودورها في تنشيط الاقتصاد.

وأضاف أن "احتمال انهيار مبنى الإهراءات وارد في كل لحظة، خصوصا أن الأساسات متضررة وبيات هدمه ضرورة". وقال إن "الجيش سيتولى هدم المبنى بمواكبة من الخبراء وتقنيات حديثة".

وخلف انفجار مرفأ بيروت 192 قتيلًا، وأكثر من 6 آلاف جريح، والعشرات من المفقودين، بجانب دمار مادي هائل وخسائر تتجاوز 15 مليار دولار، بحسب أرقام رسمية غير نهائية.

وذكر نعمة أن 45 طنا من القمح كانت مخزنة في الصوامع عند وقوع الانفجار،



ومن المنتظر أن تنطلق دولة الكويت في إعادة بناء الصوامع، حيث سبق أن قال السفير الكويتي لدى لبنان، عبدالعال القناعي، خلال تصريحات صحافية إن بلاده "ستعيد بناء صوامع القمح".

وأضاف "ارتأينا أن أفضل طريقة وأنسب مجال للبدء بالمساعدات المادية، هي إعادة بناء الصوامع التي توفر المخزون الاستراتيجي من القمح للشعب".

وأوضح أن الصوامع كانت قد بنيت أساسا في العام 1969 بقرض من الصندوق الكويتي للتنمية، وتتضمن 42 صومعة إسطوانية كل منها بقطر 8.5 متر وارتفاع 36 مترا.

مشهد يمثل وصمة عار على جبين الفاسدين